المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/HNXS6480
Volume 2 Issue 4
N :6 March 2026
ISSN : 3119-6411

دور التغير الاجتماعي في خلق سلطة أسرية طاردة للنظام الأبوي في المجتمع القروي

إقليم شيشاوة نموذجا دراسة تحليلية سوسيولوجية

الدكتور العربي عكروش
دكتور في علم الاجتماع

ملخص الدراسة

يهدف البحث إلى دراسة دور التغير الاجتماعي في خلق سلطة أسرية طاردة للنظام الأبوي في المجتمع القروي بإقليم شيشاوة كنموذج. واتبع الباحث المنهج الاستكشافي التحليلي، قام ببناء أدوات البحث بغية تجميع البيانات بطريقة مباشرة، من خلال استجواب عينة من 1646 أسرة قروية قاطنة ب 33 جماعة قروية. استخدم الباحث الاستمارة كأداة رئيسية لجمع البيانات الميدانية الخاصة بهذه الدراسة، وهي الاستمارة التي تم تعبئتها لمعالجة السؤال الإشكالي للدراسة: **بأي معنى يمكن الحديث عن انحسار السلطة الأبوية في تدبير شؤون الأسرة القروية كحصيلة لتبني القرويين للقيم والمفاهيم الجديدة التي ظهرت بفعل التغيرات الاجتماعية المتلاحقة في المجتمع القروي؟**. والتحقق من الفرضيات المطروحة. وقد جاءت النتائج على النحو التالي: عمل التغير الاجتماعي بإقليم شيشاوة على تغيير مقومات السلطة التقليدية الموروثة في الأسرة القروية كأهم مؤسسة اجتماعية في المجتمع القروي، تتفاعل بالسلب والإيجاب مع مفهوم النظام الأبوي أو البطريكي المهيمن على الأسرة القروية، كمفهوم لا يعبر فقط عن سيطرة وسلطوية يقوم بها الرجال على النساء، وإنما يتسع نطاقه ليشمل كل القيم والرموز والتصورات للأنا والآخر والعالم، والتي تجعل أفراد الأسرة القروية يلتفون حول سلطة الأب الطبيعي سواء في الأسرة أو القبيلة أو المجتمع. فقد عمل التغير الاجتماعي على خلق شروط ثقافية واجتماعية واقتصادية، عززت قابلية تغير السلطة الأسرية القروية من النمط التقليدي إلى النمط الديمقراطي، وتحررها التدريجي من الهيمنة الذكورية والثقافة المجتمعية المحافظة التي تجمع مختلف السلط المادية والمعنوية في يد الأب/ رب الأسرة.

الكلمات المفاتيح:
النظام الأبوي، الأسرة القروية. التغير الاجتماعي، السلطة الديمقراطية.

The Role of Social Change in Creating a Family Authority that Repels the Patriarchal System in Rural Society:

The Case of Chichaoua Region Sociological analysis

larbioussousse@gmail.com

Larbi Akrouche

Researcher in sociology

Study Summary:

The research aims to study the role of social change in creating a family authority that repels the patriarchal system in the rural society of the Chichaoua region as a model. The researcher followed the exploratory analytical method and constructed research tools to collect data directly, by surveying a sample of 1,646 rural families residing in 33 rural communities. The researcher used a questionnaire as the main tool for collecting the field data for this study, which was filled out to address the study's problematic question: In what sense can we talk about the decline of patriarchal authority in managing the affairs of the rural family as a result of rural people's adoption of new values and concepts that emerged due to successive social changes in the rural society? And to verify the proposed hypotheses. The results were as follows: Social change in the Chichaoua region has worked to alter the components of traditional authority inherited in the rural family as the most important social institution in rural society, interacting positively and negatively with the concept of the

patriarchal or paternal system dominating the rural family. This concept not only represents the control and authority exercised by men over women, but also extends to include all values, symbols, and perceptions of the self, the other, and the world, which make members of the rural family gather around the authority of the natural father, whether in the family, the tribe, or society. Social change has created cultural, social, and economic conditions that have enhanced the adaptability of rural family authority from the traditional model to the democratic model, and its gradual liberation from male domination and the conservative societal culture that concentrates various material and moral powers in the hands of the father/head of the family.

Keywords:

Patriarchal system, rural family — social change, democratic authority.

أقر الدارسون الاجتماعيون لتطور نظام الأسرة كنسق اجتماعي عبر العصور التاريخية، وجود صور متعددة لهذا النظام الاجتماعي والمؤسساتي، وذلك بفعل خضوعها الدائم والمستمر للتطورات والتغيرات التي مست وتمس المجتمعات البشرية، القديمة منها والحديثة. وقد نتج عن الاشتغال الطويل للبحث السوسيولوجي على موضوع الأسرة، ظهور اتجاهات وتصورات مختلفة حول أصناف الأسرة وأنواعها، كل اتجاه يعتمد تصنيفا معينا تبعا لمجموعة من المعايير الثقافية، والضوابط الاجتماعية، والخصائص الديمغرافية، والشروط الاقتصادية، فإذا كانت الفئة الأولى من هذه الاتجاهات تصنف الأسر على أساس الشكل والحجم، والفئة الثانية تقيم هذا التصنيف على أساس معاملة الأبناء، والفئة الثالثة توزع الأسر انطلاقا من شكل العلاقات الأسرية، فإن الفئة الرابعة من هذه الاتجاهات، تتطرق إلى أنواع الأسر تبعا لطبيعة السلطة الأسرية السائدة فيها.

أولت الدراسات الاجتماعية عناية خاصة لانعكاس التغيرات الاجتماعية على ظهور بنيات أسرية جديدة بالمجتمع القروي، تختلف في مميزاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديمغرافية عن تلك البنيات الأسرية التي كانت تهيمن على المجتمع القروي منذ نصف قرن من الزمن. فالمتتبع لمسار التغيرات الاجتماعية بالمجتمع القروي، وأثره على الأسر القروية، وعلاقة هذا الأثر بالعوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية السائدة فيه، يدرك القيمة العلمية التي ينطوي عليها فعل البحث في مسار التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديمغرافية التي تشهدها الأسر القروية على مستوى توزيع السلطة بين أفرادها. فقد نتج عن سرعة وتيرة حدوث التغيرات الاجتماعية المتعددة في المجتمع القروي، بروز العديد من الظواهر التي مست جوهر وطبيعة مختلف مؤسسات المجتمع وبنياته ونظمه، وأثرت على مختلف الفاعلين فيه، وغيرت مجرى الأحداث فيه، وأعادت تشكيل العلاقات الاجتماعية داخل كل نسق من الأنساق المكونة للأسر القروية، لتتفاعل مع انعكاسات التحولات الجارية فيها على حياة الأفراد والجماعات والتنظيمات.

ينقسم بناء هذه الدراسة إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة، خصص المبحث الأول للبناء المنهجي والنظري للدراسة من خلال مراعاة التمفصلات المنهجية والتقاطعات النظرية التي تبرز القيمة العلمية للإشكالية، وتساؤلاتها الفرعية، وفرضياتها الرئيسية، وبنيتها المنهجية التي تفرض تنويع تقنيات جمع المعطيات الميدانية، وتوضيح المبررات الذاتية والموضوعية لاختيار موضوعها، وإضفاء الواقعية والموضوعية على النتائج التي يخلص إليها العمل الميداني، والتي لا يمكن فصلها عن الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من خلال التطرق لهذه القضية. وقد استعرضنا بين ثنايا هذا المبحث، بعض الخلفيات النظرية للموضوع. هذا الترتيب المعتمد في استعراض مكونات هذا المبحث، أملته دواعي منهجية وعلمية، تتمثل في حاجتنا لتأطير موضوعه في سياقه المعرفي، ورغبتنا الذاتية في استمرار التمفصل بين مكوناته المنهجية والنظرية.

تطرق العمل في المبحث الثاني الخاص لخلاصات البناء الميداني لإشكالية الدراسة المتمثلة في البحث في دور التغير الاجتماعي في خلق سلطة أسرية طاردة للنظام الأبوي في المجتمع القروي، وذلك من خلال مطالب تتناول مشروعية استدامة البحث في دور التغير الاجتماعي في خلق سلطة أسرية طاردة للنظام الأبوي، والمبررات الاجتماعية والتاريخية والاقتصادية التي تبرر تعلق الساكنة القروية بالأسرة الأبوية، وتأثير التغير الاجتماعي على تحديث السلطة الأسرية بالوسط القروي، وما نتج عن هذا التحديث من تراجع

الشعور الجمعي وتقلص مجال التفاعل الاجتماعي، وانتقال السلطة الأسرية القروية من النمط التقليدي إلى النمط الديمقراطي، ودور فعالية الشباب القروي في هذا الانتقال من خلال تعزيز حضور " الأنا" وتراجع " النحن"، وتسريع وتيرة تحول التدبير الأسري بالوسط القروي من الارتباط بالجنس إلى الارتباط بمفهوم النوع، واتساع نطاق الرفض المجتمعي للتمييز الجنسي والذهنية الذكورية التي تعارض ظهور مواقف النقد والحوار والمشاركة النسائية في الأسرة القروية، فضلا عن مساهمة هذا التغير الاجتماعي في انبعاث الأسرة الأميسية بالمجتمع القروي.

أنهينا هذه الدراسة بخاتمة، أوردنا فيها الخلاصات والاقتراحات التي ستغني الفهم العلمي للموضوع، ومناقشتها في ضوء الدراسات المشابهة والنماذج النظرية. وقد تنوعت المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها بين الاطلاع على المراجع المتنوعة، الورقية منها والرقمية، باللغات الثلاث، العربية، الفرنسية والإنجليزية، وتصفح المواقع الإلكترونية المشهود لها بالموضوعية العلمية، والأطروحات الجامعية المطبوعة والمخطوطة، والمقالات والدراسات المنشورة في مختلف المجلات العلمية المحكمة والمصنفة، والتقارير الصادرة عن مختلف الهيئات الوطنية والدولية.

1)أثر التغير الاجتماعي على السلطة الأسرية في المجتمع القروي: ضو ابط منهجية وتفصلات نظرية

انصبت اهتمامات المهتمين بالشؤون القروية بالبحث في كل الإشكاليات والقضايا التي يثيرها أثر التغير الاجتماعي على وضعية الأسر القروية، ودراسة مختلف ظواهرها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يخلفها هذا التغير، وذلك لوضع المجتمع القروي في مساره الصحيح للتنمية الشاملة. ومساهمة منا في هذا المجهود، وإغناء للتراكم المعرفي الذي حققه النقاش العلمي حول الموضوع، اخترنا القيام بدراسة ميدانية بإقليم شيشاوة، هدفها الكشف عن أهم التغيرات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي عرفتها السلطة العائلية في الأسر القروية، بناء على اختيار عدة مؤشرات نحتكم إليها لمعرفة مستوى أثر التغير الاجتماعي على هذه المؤسسة الاجتماعية والتنظيمية، وإبراز أهم نتائجه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديمغرافية. وبما أن الدراسة العلمية للتغيرات التي تشهدها الأسر القروية، تقتضي توفر شروط الموضوعية العلمية، والوصف الدقيق لمعطياتها الميدانية، والبناء المنهجي لمفاهيمها الأساسية، والتكامل النسقي لتمفصلاتها المعرفية، وباعتبار هذه الشروط أمر ضروري لتحليل العلاقة القائمة بين التغير الاجتماعي وتطور الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأسر القروية . فإن المبتغى الذي يقود عملنا في هذا البحث، كان وراء اتخاذ قرار إجراء دراسة ميدانية حول بإقليم شيشاوة، وتخصيص نظام السلطة الأسرية فيه بالدراسة والتحليل، كنموذج لتفاعل الأسر القروية مع التغير الاجتماعي. ومساهمة منا في هذا المجهود العلمي، يندرج تناولنا لإشكالية توجه التجمع الأسري نحو تبني النموذج الحديث للسلطة العائلية في المجتمع القروي، والتي تستأثر بانشغال الدارسين والباحثين في العلوم الإنسانية منذ النصف الثاني من القرن العشرين، مما أفرز تراكما معرفيا كبيرا، على شكل أطروحات جامعية، وأبحاث نظرية، ودراسات ميدانية، كلها تجمع على قيمة هذه الإشكالية، وتبرز حاجة المجتمعات البشرية إلى فهمها فهما علميا، وإدراك مختلف القضايا المعرفية والابيستمولوجية التي تثيرها، سواء في مجال العلوم الاجتماعية أو في باقي التخصصات الأخرى. وبسبب التعدد الذي يطبع الإنتاج العلمي والسوسيولوجي الذي اشتغل على مفهوم تغير السلطة العائلية وتراجع الخضوع للنظام الأبوي في تدبير الشؤون الأسرية، ودواعي هذا التحول ومميزاته، وانعكاساتها على الفرد والجماعة، تنبثق المفارقة الإشكالية لهذه الدراسة التي تحاول أن تطرح موضوعا قديما زمنيا، معاصر معرفيا، وذلك من خلال نهج نموذج تحليلي يقوم على الجمع بين المساهمات النظرية لمختلف الباحثين المغاربة الذي تناولوا موضوع تحولات الأسرة القروية بالدرس والتحليل، وبين نتائج البحث الميداني الخاص بالكيفية التي أثر بها التغير الاجتماعي على خلق سلطة أسرية طاردة للنظام الأبوي في المجتمع القروي. هذه المفارقة تقودنا إلى طرح السؤال الإشكالي التالي: **بأي معنى يمكن الحديث عن انحسار السلطة الأبوية في تدبير شؤون الأسرة القروية كحصيلة لتبني القرويين للقيم والمفاهيم الجديدة التي ظهرت بفعل التغيرات الاجتماعية المتلاحقة في المجتمع القروي؟.**

تصنف الدراسة الحالية ضمن البحوث الاستكشافية التحليلية التي تتوخى الكشف والتوسع في تحليل جوانب الإشكالية، وإغناء التراكم المعرفي للظاهرة بمؤشرات جديدة محينة. وقد اعتمدنا، لإلقاء الضوء على حيثيات الإشكالية الواردة في البحث، والإجابة على أسئلتها، على مناقشة وتحليل الفرضيات التي يثيرها بناء على المتغيرات المستقلة والتابعة (النظام الأبوي، الأسرة القروية . التغير الاجتماعي)، واستثمار المعطيات الميدانية المجمعة. وقد بدأت إجراءات الدراسة خلال سنة 2023، واختيرت عينة البحث وفقا شروط أهمها العلاقة المباشرة بالموضوع، حيث روعي في هذه العينة أن تشمل جميع مناطق شيشاوة. وتراعي التقطيع الترابي، والتوزيع الجغرافي للجماعات القروية المعتمد في الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014. فضمان قدرة هذه العينة على تمثيل المجتمع الإحصائي المدروس البالغ 54866 أسرة، يستوجب اختيار عينة عشوائية تتكون من 1646 أسرة قروية، بنسبة تمثيلية تبلغ 3% من المجتمع الإحصائي، تنتمي إلى 33 جماعة قروية من أصل 228 جماعة قروية على الصعيد الجهوي، و1282 جماعة قروية على الصعيد الوطني، موزعة على امتداد النطاق الجغرافي لإقليم شيشاوة، بمعدل يتراوح ما بين 18 أسرة بجماعة سيدي محمد دليل و321 أسرة قروية بجماعة مزوضة. وتقترب هذه النسب من متوسط عدد الأسر بكل جماعة قروية على المستوى الوطني الذي يبلغ 25,1 أسرة لكل دوار.

استوجب تنوع نماذج تأثير التغيرات الاجتماعية على خلق ثقافة جديدة رافضة لاستمرار النظام الأبوي في الأسر القروية بإقليم شيشاوة، تنويع تقنيات جمع المعطيات الميدانية انسجاما مع الطبيعة الاستكشافية للموضوع، والتي تشمل الاستمارة لجمع أكبر عدد من المعطيات الميدانية، والمقابلات مع بعض الأسر القروية بإقليم شيشاوة، والملاحظة المباشرة لمتابعة الظاهرة في واقعها الحقيقي، وتعزيز هذا العمل بالبحث الوثائقي الموسع. وقد اعتمدنا، في تحليل إشكالية البحث، على المنهج الكمي الذي يعتمد المسح الاجتماعي الشامل بالعينة، ويتيح جمع معطيات ميدانية في مجال ومجتمع جد واسعين، ويوفر إجراءات رصد النماذج التفسيرية التي تدلي بها الأسر القروية حول تصوراتهم لمفهوم السلطة الأسرية، ودور التغير الاجتماعي في اندثار هيمنة السلطة الأبوية، وتزايد الإقبال على العيش في بنيات أسرية قائمة على التقسيم الديمقراطي للسلطة بين مختلف أفراد الأسرة القروية. ويمكن تبرير اختيارنا لهذا المنهج بخصائص الموضوع التي تتناسب مع المنهج الكمي، وإمكانية معالجة البيانات بعد تكميمها، وتفريغ المعطيات في جداول تحتوي أرقاما ومعطيات إحصائية، وتسهيل مهمة فهم هذه المعطيات، وتأويلها وتفسير العلاقات القائمة بينها أثناء العمل على المعطيات الميدانية.

يتحدد إطار هذا البحث في التحديد المكاني في أقليم شيشاوة كمجال جغرافي واجتماعي، يزخر بأنواع عديدة للسلطة الأسرية، والتحديد الزمني لإجراء الدراسة خلال سنة 2023، والتحديد الموضوعي، من خلال استطلاع آراء الأسر القروية حول أثر التغير الاجتماعي في اندثار الاحتكار الأبوي لسلطة تدبير الشؤون الأسرية في المجتمع القروي، والإقبال على تبني مبادئ المساواة بين الجنسين في تقسيم السلطة العائلية. أما دواعي إنجاز هذا البحث فتجلت في معرفتنا لهذا الموضوع الذي ارتبطنا به من حيث التكوين والنشاط المعرفي والمهني المتراكم، والرغبة والاهتمام الشخصي بموضوع مظاهر العلاقة الممكنة وحدودها بين أثر التغيرات الاجتماعية بالمجتمع القروي، وتفاعل الأفراد والجماعات مع تغير البنيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديمغرافية للأسر القروية بإقليم شيشاوة. ينضاف إلى ذلك، سعينا نحو معرفة الواقع الحقيقي الذي هيأ الشروط المادية والمعنوية لانتقال الأسر القروية من نظام تقليدي إلى نظام حديث وجديد للسلطة الأسرية، وما يرتبط به من تغيير البنيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والديمغرافية القائمة، وما يطرحه من صعوبات تتعلق بتمسك الذكور بقيمهم الموروثة في تدبير شؤون الأسرة، وتشبثهم بأنظمتهم الاقتصادية التقليدية، وتوجسهم من التغير الذي يلحق حقوقهم وامتيازاتهم.

2) مشروعية استدامة البحث في دور التغير الاجتماعي في خلق سلطة أسرية طاردة للنظام الأبوي

تنص قواعد البحث العلمي في الدراسات الإنسانية والاجتماعية على ضرورة مراجعة الأعمال العلمية والميدانية التي أنجزت حول أثر التغير الاجتماعي على الأسرة والمجتمع، بهدف توفير مادة خامة لإنجاز الدراسة الجديدة حول الموضوع، وإغناء معطياتها المعرفية والمنهجية. فما يجمع الدراسات السابقة حول موضوع بحثنا هذا، اعتبار الأسرة مؤسسة اجتماعية بالوسط القروي،

وتصنيف قضاياها في صميم الاهتمام السوسيولوجي بظواهر المجتمعات الإنسانية، وأساس لفهم الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والديمغرافية المشكلة للمجتمع القروي. ويعتبر الاهتمام بتغير الأسر القروية مؤشرا على سرعة وديناميكية التغير الاجتماعي الذي يعيشه المغرب منذ الاستقلال، والذي ارتفعت وثيرته منذ مطلع الألفية الثالثة. ويبقى الهدف من الاطلاع على الدراسات السابقة حول الموضوع، استكشاف الأفكار والمعلومات والحقائق التي تتعلق بالموضوع المراد دراسته "قضايا الأسرة القروية والمجتمع القروي والتغير الاجتماعي"، وتحليلها علميا حتى تولد في العقل التصور الأولي للطريقة المنهجية المناسبة للبحث حول الموضوع، فالهدف الأسمى لهذه القراءة الاستكشافية هو دراسة وتحليل مكامن التفاعل بين الحداثة والتقليد في قضايا التغير الاجتماعي والأسرة والمجتمع بالوسط القروي.

تشكل الدراسات السابقة المنجزة حول موضوع علاقة الأسر القروية بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والديمغرافية التي يشهدها المجتمع القروي، منطلقا لقراءة واستكشاف التراكم المعرفي والعلمي الذي أنجز حول الموضوع، وتذليل الصعوبات المعرفية والمنهجية والمفاهيمية التي واجهت الباحثين أثناء الاشتغال على الموضوع، وصياغة رؤية واضحة وشاملة لكيفية معالجة المشاكل التي سنصادفها خلال البناء النظري للموضوع، أو تلك التي ستعترضنا خلال انتقالنا إلى العمل الميداني. فاطلاعنا المسبق على الدراسات السابقة حول الموضوع، زاد من قدرتنا على الالتزام بالجدية العلمية، والعمل المستمر على التتبع الكرونولوجي لتطور البحث العلمي حول موضوع الأسرة والتغير الاجتماعي بمراحله الزمنية، وقطائعه الإبستمولوجية، ونظرياته العلمية، ومناهجه المختلفة، ومفاهيمه الأساسية، ومستجداته المعرفية، وقضاياه المثيرة، وتساؤلاته العميقة. كل ذلك في أفق علمي ونقدي، ينفتح فيه البحث العلمي على نقاط لم يكن لنلتفت إليها لولا هذه المراجعة، وعلى أفكار كانت غائبة عن الذهن، وهو ما منحنا الروح المعنوية للمضي قدماً لإكمال بحثنا العلمي. فقد شكلت مراجعة الدراسات السابقة حول موضوع الأسر القروية والتغير الاجتماعي، نقطة البداية بالنسبة لنا، سواء في اختيار القضية الأساسية لبحثنا، أو البناء الإشكالي لها، أو صياغة التصميم الخاص بمضامينها وفصولها ومكوناتها. وقد اقتصرنا في مراجعتنا للدراسات السابقة على تدوين الأفكار الأساسية التي تناسب موضوع بحثنا، والتزامنا بمقتضيات الموضوعية العلمية في استعراض نتائجها، وقصدنا تنويعها بين دراسات مغربية وأخرى عربية وغربية، تطرقت للموضوع في فترات زمنية ومكانية مختلفة.

يشكل تغير الأسر القروية موضوعا رئيسيا لانشغالات المهتمين بالعلوم الاجتماعية بصفة عامة، والمختصين في علم الاجتماع القروي بصفة خاصة، هذا الاهتمام كان وراء إجراء العديد من الأبحاث والدراسات حول الموضوع، أبرزها الأعمال المؤسسة التي دشنها بها إميل دوركايم[380] الاشتغال السوسيولوجي على مؤسسة الأسرة، ومختلف أشكال العلاقات الاجتماعية القائمة بين أفرادها، وذلك بهدف فهم ماهية الروابط الاجتماعية التي تجمعهم، ورصد ملامح ونواحي التغير الأسري، وتحليل تأثيراته المختلفة على حياة الأفراد والجماعات، وعلاقاته بظهور مشاكل وأزمات المجتمعات البشرية كالتفكك الأسري، والصراع بين الأجيال، والهجرة، وتقويض الوظائف الأساسية التي تقوم بها الأسرة. فإذا كانت مختلف الدراسات السوسيولوجية التي ظهرت بعد دوركايم، تشترك في دراسة موضوع أثر التغيير الاجتماعي على الأسرة كقاسم مشترك بينها، فإنها تختلف حول كيفية مقاربة دراسة إشكالياته المتنوعة، الشيء الذي نتج عنه تنوع وجهات نظر الباحثين في العديد من جوانب هذا الموضوع، تنوع يمكن تبريره بتعدد وتنوع رؤية الباحثين في تحديد علاقة الأسرة بالتحولات التي يشهدها المجتمع البشري، واختلاف رؤيتهم لمسار التقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي يشكل مدخلا أساسيا لدراسة باقي التنظيمات الاجتماعية.

يؤكد عبد الرحيم العطري الحاجة الملحة للدراسات الاجتماعية في إعادة قراءة وتحليل جديدين لكل ما يتعلق بالتحولات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع القروي، وإدراك اختلاف نوعية وطبيعة تعامل مختلف الفاعلين مع هذا المجال الجغرافي والاجتماعي الممتد، فإذا كان الفاعل السياسي قد تعامل بمنطق براغماتي مع العالم القروي كمجال لتحقيق الطموح السياسي،

380- Émile Durkheim, "Introduction à la sociologie de la famille ", Annales de la Faculté des Lettres de Bordeaux, Paris, Ernest Leroux, 1888, vol. 10, pp 257-281.

وكاحتياط انتخابي لتعزيز هذا الطموح، وإذا كان الفاعل الاقتصادي يحصر رؤيته للعالم القروي كمحال للرفع من المداخيل والأرباح، وكسوق لترويج السلع والمنتوجات، وكمصدر للحصول على المواد الأولية، فإن إقبال الفاعل الثقافي على دراسة العالم القروي، والبحث في مختلف قضاياه، يعرف نوعا من التعثر والتأخر بسبب مجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية المتظافرة فيما بينها. ولتجاوز هذا المأزق، يجب إعادة إثارة القضايا الإشكالية التي ترتبط بالتحولات الكبرى التي يشهدها المجتمع القروي، وذلك وفق منظور جديد، يسمح بتوسيع نطاق البحث والتنقيب في كل ما يهم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالعالم القروي. فالهدف من هذا العمل بناء فهم جديد للتحولات الواقعة في المجتمع القروي، ومحاولة تفكيك طبيعتها، ورصد انعكاساتها على القيم والعلاقات والرموز والأنساق والعادات داخل المجال القروي، وذلك من خلال طرح أسئلة تهم الملكية العقارية وطبيعة ملكية الأرض أنماط استغلالها، والحضور المخزني ومكانته في المجتمع القروي، وعلاقته هذا الأخير بالمؤسسة التنظيمية "اجماعة"، وموقع الأعيان في تدبير شؤون الساكنة القروية، فضلا على تناول مواضيع الثابت والمتغير في وظائف العائلة القروية، وعلاقتها المتشابكة مع تحولات المجتمع المغربي في زمن الهجرة القروية، والذي يؤشر على موت القروي وميلاد الزماكري[381]. وفي مقاربته لموضوع التغير الاجتماعي، يؤكد شكري محمد سلام تعدد الدراسات التي تناولت التغير الاجتماعي كموضوع رئيسي لها من خلال اعتماد تحليل بنية التحضر في المجتمع المغربي كمنهجية معرفية وعلمية لإبراز مميزات النموذج الاجتماعي المغربي في التحول من التمسك بالعيش في المجتمع القروي في الماضي إلى الإقبال على تبني مظاهر العيش الحضري في المدن، وهو ما استوجب تحديث البنيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الموروثة لمواكبة وتيرة التمدن المتسارعة التي خلقها خضوع المغرب للاستعمار الفرنسي الذي عمل على تجديد المدن التقليدية، وتشييد مدن جديدة. فما يميز دراسة محمد شكري سلام للتغير الاجتماعي في المغرب، تركيزه على العامل التاريخي والحضاري في تحليل ميكانيزمات انتقال المجتمع المغربي من مجتمع القرية إلى مجتمع المدينة من خلال الاشتغال على نموذج "خميس الزمامرة" بإقليم سيدي بنور كمجال لمساءلة تحولات البناء الاقتصادي والرمزي والثقافي والاجتماعي[382]. وفي نفس الإطار، قام عبد الرحيم عنبي[383] بتعزيز مجال البحث السوسيولوجي حول الأسرة القروية من خلال المساهمة في رسم مسار التحولات السوسيو اقتصادية بالوسط القروي المغربي، والتركيز على تتبع وتحليل كل ما يتعلق بأثر التغير الاجتماعي والاقتصادي على الأسر باعتبارها وحدة أساسية للإنتاج الاجتماعي والبيولوجي والاقتصادي. والتأكيد على أن الأسرة القروية، كباقي التنظيمات الاجتماعية، استطاعت أن تحافظ على بعض معالمها التقليدية، اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، رغم التحولات الكبرى التي لحقت المجتمع القروي المغربي، سواء من حيث اتساع نطاق التمدن والتحديث، ودخول عصر العولمة، أن من حيث بروز تنظيمات اجتماعية أخرى، تقود مسلسل التنمية القروية، كالمجتمع المدني، والتعاونيات، ومؤسسات الدولة. ففهم المجتمع المغربي ككيان اجتماعي واقتصادي، والإلمام بديناميته، لن يكون متاحا إلا باستحضار ما يعيشه المجتمع القروي من تحولات في مختلف الأصعدة، الشيء الذي يزيد من قوة المشروعية العلمية المعطاة لعلم الاجتماع القروي، والتي تزداد بفعل سرعة التغيرات التي تعيشها الأسرة القروية بالمغرب، واصطدام هذه المؤسسة الاجتماعية بنظامين اجتماعيين واقتصاديين مختلفين، نظام موروث قائم على الاستمرار في التمسك بآليات الإنتاج التقليدي المحلي، ونظام مغاير، وافد من خارج المجتمع القروي، قوامه مسايرة ما يعرفه المجال القروي من تحولات. ولقد أدت الاختلافات المسجلة بين النظامين إلى قيام صراع كبير بينهما، وتحول الأسرة القروية من وحدة إنتاجية إلى وحدة استهلاكية، وارتفاع قوة الضغط المتوهج على بنياتها الاقتصادية أو الاجتماعية، واتساع نطاق هذا الصراع ليشمل القيم وصراع الأجيال. وعن أهمية القيمة العلمية التي يكتسيها موضوع التغير الاجتماعي، أكد عمر بوسكرة

381 - العطري عبد الرحيم، تحولات المغرب القروي: أسئلة التنمية المؤجلة، سلا، دفاتر الحف والسؤال، 2009، ص57.

382 - شكري محمد سلام، القرية والمدينة بالمجتمع المغربي، في التغير المركب من الدوار إلى المركز الحضري، منشورات مختبر السوسيولوجيا والتنمية الاجتماعية، كلية الآداب ظهر المهراز جامعة سيدي محمد بن عبد الله- فاس. ص.ص 26- 57.

383 - عنبي عبد الرحيم، الأسرة القروية بالمغرب: من الوحدة الإنتاجية إلى الاستهلاك، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير، 2014، ص 69.

أن جميع الدراسات التي اشتغلت على موضوع التغير الاجتماعي؛ سواء كموضوع رئيسي لها، أو كقضية فرعية مدرجة ضمن قضايا اجتماعية كبرى، اتخذت مجال التغير الاجتماعي، مدخلا أساسيا لدراسة وتحليل مختلف الظواهر الاجتماعية. فالاهتمام بدراسة التغير الاجتماعي، اتخذ مسارين أساسيين، المسار الأول تناول موضوع التغير الاجتماعي كمنطلق لدراسة مختلف الظواهر الاجتماعية، والمسار الثاني، اشتغل على ظاهرة التغير الاجتماعي كموضوع رئيسي للبحث العلمي. والقاسم المشترك بين المسارين السابقين، يكمن في كون مختلف الدراسات الاجتماعية، اقتنعت بأن التغير الاجتماعي، هو السبب الأول والأخير في ظهور معظم الظواهر أو المشكلات الاجتماعية. والأساس العلمي لبناء تفسير لحركة المجتمعات البشرية، ووصف مختلف التحولات التي تقع فيه، لتبقى نقطة الخلاف بين هذه التصورات، هي درجة وكيفية تناول التغير الاجتماعي[384] .

3) تعلق الساكنة القروية بالأسرة الأبوية: مبررات اجتماعية وتاريخية و اقتصادية

يعتبر البحث العلمي في ميدان الدراسات السوسيولوجية فرصة سانحة، وبابا مفتوحا للغوص في خبايا الظاهرة المدروسة، ومعرفة خلاصات الملاحظة اليومية لها، فهو وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بفضل اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا[385]. لهذا، ارتأينا اختيار البحث فيما تشهده طبيعة السلطة الأبوية الأسر القروية من تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية وبنيوية، وذلك بهدف جعل هذه الدراسة جزء أصيلا من الأعمال العلمية الهادفة إلى فهم تغير السلطة الأسرية في مجتمع يحكم باسم الثقافة والعادات والتقاليد والدين.

تستوجب منهجية البحث العلمي في أثر التغير الاجتماعي في خلق سلطة أسرية طاردة للنظام الأبوي في المجتمع القروي، استثمار المعطيات الميدانية لأهميتها في تتبع مسار التحولات المختلفة التي أحدثها تبني نتائج التغير الاجتماعي في رفض الاستمرار في الخضوع للنظام الأبوي في تدبير الشؤون الأسرية مع بداية القرن الحادي والعشرين، والتي سرعت من وتيرة انتقال السلطة الأسرية من النموذج التقليدي إلى النموذج الديمقراطي، وما يستوجبه هذا الانتقال من تطور قيمي واقتصادي واجتماعي وعمراني وسياسي وثقافي، لتكون هذه الأسرة الجديدة قادرة على التحول من النموذج التقليدي إلى النموذج الحقوقي والاجتماعي[386]. ويتأسس هذا الاستثمار على المصادر المرجعية التي تعزز ما توصل إليه البحث الميداني من معطيات إحصائية، تخص مميزات طبيعة السلطة الجديدة في الأسر القروية بإقليم شيشاوة، وما تستوجبه من تجديد البنيات الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية والثقافية والمجالية[387].

تواجه الساكنة القروية في تحديث السلطة الأسرية بإقليم شيشاوة، تجذر الثقافة المحافظة في المجتمع القروي عكس المجال الحضري الذي عرف تراجع العادات والتقاليد التي تدعم السلطة الأسرية التقليدية. فهيمنة الثقافة الذكورية، يجعل المجتمع القروي يسخر كل الإمكانيات المتاحة لتقييد حركة القرويين، والحد من فعالياتهم الاقتصادية وحرياتهم الاجتماعية في اتخاذ القرار، وتحديث أدوارهم العائلية، وتحسين مراكزهم الاجتماعية. فالرجل[388] في الأسر القروية، لازال ينظر إلى نفسه كشخص يسمو فوق الجميع، وكل سعي لتغيير هذا الوضع، يعني المس المباشر بحقه التاريخي في الاستمتاع بهذا السمو، والاستمرار في الإمساك بزمام السلطة الأسرية، والاستبداد بتدبير شؤون أفراد أسرته، والانفراد بالاستمتاع بالخيرات والمكاسب والممتلكات التي تملكها. ورغم هيمنة الثقافة المحافظة على الحياة الاجتماعية والعائلية بالوسط القروي، فقد ظهرت بنيات أسرية قروية بالمناطق القروية المتواجدة بهوامش المراكز الحضرية لكل من امنتانوت وشيشاوة، تحاول التخلص التدريجي من سلطة هذه الثقافة،

384 - بوسكرة عمر، التغير الاجتماعي عند رواد علم الاجتماع، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، الصفحات المجلد 09 / العدد:02 ،17 فبراير،2019، ص- ص260-278.

385 - بدر أحمد، أصول البحث العلمي ومناهجه، منشورات وكالة المطبوعات، الطبعة الخامسة، الكويت، 1979، ص 19.

386 -محمد عيد أسعد فايز، مدخل إلى علم الاجتماع، دراسة نظرية في فهم المجتمع، منشورات دار الفيصل الثقافية،1984،ص76.

387 - عبد الوهاب جودة الحايس، تقدير الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين كمدخل للتنمية الشاملة، رؤى نظرية وشاملة، ص2.

388 - الجابري محمد عابد، "المثقفون الديمقراطية التطرف"، مجلة فكرونقد، السنة الثانية العدد 15، يناير1999، ص65.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/HNXS6480
Volume 2 Issue 4
N :6 March 2026
ISSN : 3119-6411
المركز الدولي للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية

وتفعيل مكانة ودور جميع فئات المجتمع القروي، وتبني نماذج جديدة من التفاعل الديمقراطي بينها، وتخليص الحياة الأسرية الداخلية من رقابة الممنوع، وسلطة الثقافة الدينية والشعبية التي احتكرت مجال التفكير فيها لمدة طويلة، وبناء علاقات أسرية جديدة، تحاول الحد من هيمنة الرجل كجهة وصية على الأسر القروية، يرسم لها حياة نمطية وفق قناعاته وأفكاره، ويتحدث بلسانها، ويتحكم في مصيرها، ويتصرف في ممتلكاتها. فتحديث السلطة الأسرية القروية نتيجة مباشرة لنضال فئات الشباب والنساء ضد الطقوس الدينية التقليدية، والقيود الفكرية المحافظة، والأعراف الثقافية السائدة. نضال أفرز تجديد الأدوار الاقتصادية للأفراد الأسر القروية، وتحديث وظائفهم الاجتماعية، والرقي بمستوى أفعالهم وممارساتهم إلى مستوى نظيرتها الحضرية، وتحويل الأسر القروية إلى مؤسسات اجتماعية منتجة لثقافة الانفتاح والإبداع، ومولدة لأفراد مؤهلين لشغل المراكز المهمة في المجتمع القروي، ومعززة للآراء القائلة بجدارتها وكفاءتها في المجتمع الذي كان إلى عهد قريب يتحكم فيها، ويضرب عليها جدار الصمت والخنوع[389]. هذا التحول يصطدم دائما بالثقافة المجتمعية المحافظة التي تقاوم مساعي تحديث السلطة الأسرية القروية، وتجعل أصحابها في مواجهة دائمة مع الشباب الراغب في التخلص من السلطة التقليدية، والمستفيد من تجديد القيم الثقافية السائدة، وضعف السلطة الأبوية، وقد اتخذت هذه المواجهة أشكالا جديدة في الثقافة القروية، تتمثل في لجوء الشباب القروي إلى سلوكات جانحة كالسرقة والتمرد على القرارات الأسرية، والانحراف وتعاطي الخمور والمخدرات، والاعتداء على الأصول[390]. فمثل هذه الظواهر مؤشر على المواقف السلبية التي يبديها الشباب القروي تجاه أسرهم الرافضة للتخلي عن تمركز السلط في يد الأب.

4) السلطة الأسرية بالوسط القروي: تراجع الشعور الجمعي وتقلص مجال التفاعل الاجتماعي

شهدت الأسر القروية بإقليم شيشاوة في العقود الأخيرة تغيرا تدريجيا في تركيبتها البشرية، ونظمها الاجتماعية، ومقوماتها الداخلية، وعلاقاتها الخارجية، وظواهرها البنيوية، وقيمها الثقافية. فلا وجود لمكون من مكونات الأسر القروية، قادر على الصمود أمام التحولات التي يشهدها المجتمع القروي، أو على الأقل مواكبة هذه التغيرات وفق منطق الحفاظ الكلي على استمرارية النمط التقليدي القائم، فحتى متغير السلطة الأسرية الذي كان يعتقد، بأنه الوحيد التي استطاع أن يفلت من أثر التغير الاجتماعي بالمجتمع القروي، وأن يحافظ على بنيته الموروثة، تحول إلى مجال اجتماعي للصراع الاجتماعي بين الأجيال، والتنافس بين الجنسين، واستمرار القيم المؤثرة على الحياة الاجتماعية والأسرية بالوسط القروي.

الجدول رقم 01: توزيع الأسر القروية حسب مستوى التفاعل الأسري

المتغير	الصنف	العدد	%
وجود التفاعل الأسري	نعم	955	58
	لا	691	42
	المجموع	**1646**	**100**
مستوى التفاعل الأسري	قوي	872	53
	متوسط	477	29
	ضعيف	296	18
	المجموع	**1646**	**100**

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2023

389 - جسوس محمد، أطروحات حول المسألة الاجتماعية، مطبعة دار النشر المغربية، الطبعة الأولى، الرباط، 2003، ص 69.

390 - سليمان عدنان، مقاربة أولية لتداعيات العولمة على المجتمع العربي، مجلة الفكر العربي، العدد 9، بيروت، 1998، ص ص 142-162.

تبرز معطيات في الجدول رقم 01، أن مستوى التفاعل والتماسك[391] بين أفراد الأسر القروية، لازال محافظا على قوته رغم التحولات العميقة التي يشهدها العالم القروي في مختلف المجالات، حيث تصل نسبة الأسر القروية التي يتسم فيها التفاعل الأسري بالقوة إلى 53% مقابل 29% للأسر القروية التي لا يتجاوز فيها هذا التفاعل درجة المتوسط، بينما تشكل الأسر القروية التي يتسم تفاعلها بالضعف نسبة18%. ورغم تمسك القرويين بمستوى الكبير للتفاعل بينهم، إلا أن الأسر القروية تبدي تخوفها من مستقبل هذا التفاعل، وعلاقته بالتحولات الاجتماعية التي يعرفها الوسط القروي في المجال والسكن والثقافة والقيم والهجرة والتواصل مع العالم الخارجي، وسن الزواج، وحجم الأسرة، والمستوى الثقافي لأفرادها، واستقلاليتهم في اتخاذ القرارات الاجتماعية والاقتصادية والشخصية. فهذه العوامل جعلت العلاقة القائمة بين الجنسين تقوم على نمطين أساسيين، النمط الأول، الأكثر انتشارا، يستند إلى الثقافة التقليدية، ويشكل نسبة 67%، ويوظف حق الذكور في مراقبة تصرفات أخواتهم، والتدخل في شؤونهن الخاصة، ومطالبتهن بتبرير كل التصرفات والمواقف الصادرة عنهن. ويستمد الذكور هذا الحق من التفويض الأبوي للسلطة الأسرية. والنمط الثاني، الأقل انتشارا في الأسر القروية بنسبة لا تتجاوز 33%، يقوم على رفض الأب التنازل عن السلطة الأسرية لأي طرف مهما كان، لأنه المسؤول الوحيد عن بناته.

تعزز الخصائص التاريخية المميزة للأسر القروية، تجذر السلطة الأبوية، وسعيها لحماية هذه السلطة، وتحويلها إلى النموذج الذي تنتظم حوله مختلف البنيات الاجتماعية الأخرى. والهرم العائلي الذي يحتل الأب قمته، ويتموقع الأبناء الذكور وسطه، بينما يحتل الأطفال والنساء قاعدته. وبسبب التغير التدريجي الذي طرأ على بنية السلطة الأسرية مؤخرا، يميل القرويون حاليا إلى التخلي عن الشعور الجمعي الذي يغدي التضامن بينهم، ويدفعهم للوفاء بواجباتهم العائلية والتزاماتهم الاجتماعية، واختيار التصرف بفردانية زائدة في معاملاتهم وسلوكاتهم. فالتحرر من التراتبية الاجتماعية الموروثة في الأسر القروية، جعلت النسق الحياتي للقرويين يأخذ مسارا مغايرا في تحقيق الترقي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ويوظف أدوات جديدة كالهجرة والنجاح المهني والدراسي، كآليات استقطاب الأعيان في العالم القروي، وإدماجهم في الأجهزة الإدارية والحزبية الجديدة بالوسط القروي.

5) تحول السلطة الأسرية القروية من النمط التقليدي إلى النمط الديمقراطي

يمثل الأب/ رب[392] الأسرة جوهر السلطة المادية والروحية المميزة للسلطة الأبوية في الأسر القروية بإقليم شيشاوة، ومظهر أساسي لقياس التراجع الذي عرفته الخصائص التقليدية لهذه السلطة بفعل أثر التغيرات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع القروي. فقد ساهمت التغيرات الاجتماعية والثقافية بالوسط القروي في تعزيز ميل الأسر القروية نحو تعزيز علاقات الحوار والتفاهم بين الآباء والأبناء، والتخلي التدريجي عن قيم الطاعة والخضوع، والقبول بتعديل السلطة الأبوية الموروثة، وتشجيع بروز سلطة الأم، الشيء الذي يفسر اختيار الأبناء في بعض الأسر القروية استشارة الأم في قضاياهم المصيرية أكثر من الأب على غرار الأسر الحضرية، وامتثالهم المؤقت لسلطة الوالدين، وربطها بالمرحلة العمرية للأبناء، وبحاجتهم الماسة لحنان ورعاية الوالدين، وبعجزهم عن الاستغناء عنهما في مرحلة الطفولة، مما يعني أن بمجرد بلوغ الأبناء مرحلة المراهقة، تظهر لديهم ميولات نحو التمرد، والتعبير عن الرغبة في الاستقلالية والاعتماد على الذات.

391 - حدد متولي أحمد رمضان 'مفهوم التماسك الأسري في ثلاثة محاور: الاتصال الأسري، إسهام الزوجة في القرارات الأسرية، ودرجة التكافل الاجتماعي". للمزيد من المعطيات، يمكن الرجوع إلى متولي أحمد رمضان، التماسك الأسري وأثره على إشراك الأسرة في تنمية المجتمعات الصحراوي، دراسة امبريقية لأحد المجتمعات بمنطقة واد النطرون، رسالة ماجيستر، كلية الآداب، جامعة عين شمس، مصر، 2003، ص.ص 34-.54.

392 - هو الفرد المقيم مع الأسرة الذي يصرح به كذلك من طرف أعضائها، والذي يتمتع عادة بسلطة معنوية أو مادية. والذي يشترط فيه أن يكون أكبر سنا أو دخلا أو من جنس معين أو أن تربطه بالضرورة صلة قرابة مع كافة أفراد الأسرة.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/HNXS6480
Volume 2 Issue 4
N :6 March 2026
ISSN : 3119-6411
المركز الدولي للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية

الجدول رقم 02: توزيع الأسر القروية حسب مجالات استعمال السلطة الأسرية

المتغير	الصنف	العدد	%
مجالات استعمال السلطة الأسرية	نمط العيش	198	12
	اللباس	115	7
	أوقات الدخول و الخروج	66	4
	عمل المرأة	198	12
	توزيع الأدوار	82	5
	التأديب	99	6
	زواج الأبناء	214	13
	احترام القيم والطاعة	115	7
	التعليم	181	11
	الإنفاق الأسري	379	23
	المجموع	**1646**	**100**

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2023

تبين معطيات الجدول رقم 02، أن نسبة 41% من الأسر القروية، تؤكد حضور السلطة الأبوية التقليدية في قضايا الإنفاق الأسري، ومتابعة الفتيات للدراسة، وطرق اللباس، مقابل تراجع مفعول هذه السلطة بنسبة 35% في قضايا أوقات الخروج والدخول وتوزيع الأدوار العائلية وزواج الأبناء وعمل المرأة. بينما اختفت هذه السلطة كليا بنسبة 24 %في مسائل التأديب والانضباط لقيم العائلة ونمط العيش. فتوالي سيرورة التغير في طبيعة السلطة الأسرية بالوسط القروي، لم يفلح في جعل أغلبية الأسر القروية في أعالي جبال دمسيرة وسكساوة، تتخلى عن اعتبار رب الأسرة الماسك بزمام السلطة الأسرية، والوحيد الذي يحتكر حق اتخاذ القرار. وهو ما يكرس ما سماه كارل ماركس[393] بالمجتمع الطبقي المصغر في الأسر القروية، والذي تقوم العلاقة بين فئاته على القمع والاستغلال الذي تمارسه فئة الذكور على فئة النساء، وقبول أفراد العائلة بتنفيذ أوامر السلطة الأبوية، لاعتقادهم أنها الضامن لاستمرارية تماسك العائلة، وتنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفرادها، والسهر على حسن تدبير الموارد المادية للأسرة.

تتجلى معالم التغير التدريجي للسلطة الأسرية بالوسط القروي من النمط التقليدي إلى النمط الديمقراطي، في تخلي الأسر القروية على أشكال الهيمنة والتسلط والخضوع لقيم وعادات وأعراف مستمدة من تراكم البنيات الثقافية الموروثة. فكما تبين عملية تحليل معطيات الجدول رقم 16، فإن أساليب توظيف السلطة الأسرية عرضة لتغيرات جذرية في السنوات الأخيرة، حيث تؤكد نسبة 34% من الأسر القروية انفتاحها على السلطة الأسرية الديمقراطية مقابل تشبث نسبة 44% من الأسر القروية بالسلطة الأسرية التقليدية، بينما تقر نسبة 22% من الأسر القروية خضوع السلطة الأسرية لمزاج الأب. من هنا، نستنتج أن هذه النسب تتوافق مع أغلب نتائج الدراسات السابقة التي أنجزت حول تطور وتحول بنية العلاقات الاجتماعية بالعالم القروي، والتي تؤكد أن أغلب الأسر القروية المحلية تتشبث باستعمال أسلوب التسلط في اتخاذ القرارات، وتهميش الأسلوب الديمقراطي.

يفسر استمرار النظام الأبوي في الأسر القروية بتأثير الهيمنة الذكورية في المجتمع القروي، والنفور من القيم الديمقراطية والمساواة، وتعزيز قيم الطاعة والتبعية في الحياة الأسرية القروية، واستمرار تعلق الأسرة القروية بنمط السلطة الأسرية التقليدية، والتي تحول هذه الأسر إلى تنظيمات اجتماعية، تستمد مدلولها الاجتماعي والقانوني، وتنشئ مقوماتها الاقتصادية والثقافية على العادات والتقاليد المكرسة لدور الذكور كالأب والأخ والابن على حساب الإناث كالزوجة والبنات، فالزوج له سلطة

393 - كارل ماركس، نقلا عن السيد عوض، جرائم العنف الأسري بين الريف كالحضر: دراسة ميدانية على مرتكبي جرائم العنف الأسري في بعض السجون المركزية والعمومية بمحافظة قنا، 2004، ص 18.

مطلقة على زوجته، والأخ له سلطة على أخته أو والدته أحياناً. فالسلطة الأسرية التقليدية تكرس احتكار مقاليد الحكم من طرف الذكور، وترسخ هيمنتهم على الأنظمة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية[394]، وتفسر محاولات الشباب القروي نقل السلطة الأسرية القروية من النمط التقليدي إلى النمط الديمقراطي، وتفادي الأزمات العائلية الناجمة عن التوظيفي التقليدي للسلطة الأسرية، وتزايد الشعور بالانفرادية، وارتفاع معدلات التدبير الشخصاني للمسائل العائلية، وتراجع مبادئ التضامن والتآزر بين جميع الشرائح الاجتماعية القروية، والميل نحو التكيف مع الوضعيات الجديدة بتبني مظاهر الحياة الحضرية، والاحتكاك بعلاقات أسرية مغايرة وجديدة، وتسهيل ولوج المرأة القروية لفضاءات الحياة العامة، وتوسيع مشاركتها الفعالة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وتحررها من التبعية المطلقة إلى المشاركة النشيطة في المجتمع.

6) الشباب القروي بإقليم شيشاوة: حضور " الأنا" وتراجع " النحن"

شهدت طبيعة علاقة الشباب القروي بأسرهم بإقليم شيشاوة تغيرا كبيرا في السنوات الأخيرة، حيث تؤكد نسبة 57% من الأسر القروية حصول هذا التغير مقابل نسبة 33% من الأسر القروية التي تنفي حدوث هذا التغير في سلوك الشباب القروي. ويفسر هذا التغير بتأثر الحياة الاجتماعية بالتغيرات العميقة التي مست جوهر عيش القرويين، والتي نتج عنها تجريد الإنسان القروي من هويته الأصيلة، وتأثير الهجرة القروية على تغيير مقومات الحياة الاجتماعية والأسرية القروية، كإعلان الحضور والتميز والتفرد في الحياة الفردية، وإثارة انتباه الجميع للأفعال والسلوكات الشخصية، وإعلان الهوية الاجتماعية الجديدة التي تؤشر على الحراك الاجتماعي، وتزايد استقلالية الشباب القروي الذين تتملكهم الذاتية، وتهيمن على حديثهم اليومي، الاستعمال المفرط لكلمة " أنا" عوض كلمة "نحن". فما يهم الشباب القروي حاليا الدفاع عن المصالح الشخصية، ورفض تبني المسؤولية الجماعية للمهام العائلية، واستغلال نتائج التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإيكولوجية لصالحه، والاستفادة من احتكاك الأسر القروية بوسائل الإعلام في نشر قناعاته، واستثمار انفتاح المجتمع القروي على قيم ثقافة جديدة واردة من المجال الحضري في التصدي للقيم التقليدية. وبفعل التنوع العرقي الذي يطبع الحياة الاجتماعية بالوسط القروي، بين الأمازيغي والعربي والصحراوي، تتأثر مستويات وحدود تحولات الأسر القروية على مستوى الشكل والمضمون، وطبيعة علاقة الأبناء بآبائهم. فهذا التنوع يحد ميل الشباب القروي نحو تبني سلوكات التمرد والفردانية، ويشجع على الإقامة المشتركة مع الأسر القروية، ويعزز مظاهر الانصياع للقرارات الأسرية، ويؤكد أن الإنسان القروي لازال ينصت لنداء ما سماه إميل دوركايم بالضمير الأخلاقي والجمعي الذي يردد صوت المجتمع القروي[395].

7) التدبير الأسري بالوسط القروي: من الارتباط بالجنس إلى الارتباط بمفهوم النوع

يرتبط إعادة توزيع الأدوار الاجتماعية والمسؤوليات العائلية في الأسر القروية بإقليم شيشاوة، بتأثير تعميم خدمات التعليم، ومنح المرأة حق التحصيل العلمي، وبروز أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية والأسرية، وتحول المراكز التقليدية للرجل والمرأة داخل وخارج الأسر القروية، فأصبح الرجل ملزما بالقيام ببعض الأعمال النسائية، كتنظيف مرافق البيت، ورعاية الأبناء، والاهتمام بحاجياتهم المختلفة في الغذاء والملبس والعلاج، وانتقلت المرأة إلى تحمل بعض مسؤوليات الرجل، كالعمل خارج البيت، وسحب الأموال من المؤسسات البنكية، وشراء لوازم البيت، وإقامة علاقات اجتماعية مع الآخرين. فتحول الأدوار العائلية بين الزوجين، تتجاوز ما سماه فوزي بوخريص بالتقسيم الجنسي للعمل[396]، والذي لا يعتمد معياري الجنس والأعراف في توزيعها، بل بوظف معايير أخرى أساسية كحقوق الإنسان، والثورة التكنولوجية والثراء المعرفي.

394 - العياشي عنصر، "الأسرة في الوطن العربي: آفاق لتحول من الأبوية الى الشراكة"، الكويت، عالم الفكر، العدد 3، المجلد 36، يناير – مارس.2008، ص.ص 23-69.

395 - اميل دوركايم، التربية الأخلاقية، ترجمة السيد محمد بدوي، المركز القومي للترجمة، 2015، ص 98.

396 - بوخريص فوزي، " حصيلة السوسيولوجيا بالمغرب وسؤال النوع: رصد لأهم التحولات «في السوسيولوجيا المغربية المعاصرة، دراسات نظرية وميدانية، تنسيق يمينة ميري ومحمد عبد الخلقي، مختبر العلوم الاجتماعية والتحولات المجتمعية، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش 2019، ص 54.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/HNXS6480
Volume 2 Issue 4
N :6 March 2026
ISSN : 3119-6411
المركز الدولي للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية

الجدول رقم 03: توزيع الأسر القروية حسب مؤشر الخضوع للسلطة الذكورية

المتغير	الصنف	العدد	%
وجود سلطة ذكورية في الأسرة	نعم	1136	69
	لا	379	23
	أحيانا	132	8
	المجموع	**1646**	**100**

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2023

تظهر معطيات الجدول رقم 03، أن نسبة 63% من الأسر القروية تعرف هيمنة الذكور على اتخاذ القرارات العائلية مقابل نسبة 37% للأسر القروية التي تمكن النساء من المشاركة في اتخاذ هذه القرارات، وهو ما يمثل تحول نوعي في الانتقال التدريجي للبناء الأسري والاجتماعي من الارتباط بالجنس كأساس له إلى الارتباط بمفهوم النوع كعلاقة اجتماعية منفتحة على كل شيء، ومستوعبة للجميع، وموزعة لبنية العلاقة الأسرية بشكل عادل بين الجنسين، ومقلصة لتأثير الهيمنة الذكورية على كيفية اتخاذ القرار، وتحرير هذا الأخير من قبضة الاستناد إلى المعيار الجنسي والبيولوجي في توزيع السلط بين الرجل والمرأة[397].

الجدول رقم 04: توزيع الأسر القروية حسب مؤشر إشراك المرأة في اتخاذ القرار الأسري

المتغير	الصنف	العدد	%
أسباب السماح للزوجة بمناقشة قضايا الأسرة	الاستشارة	412	25
	المشاركة الفعالة	181	11
	تحمل المسؤولية الكاملة	379	23
	المناقشة الشكلية	395	24
	المساواة بين الجنسين	280	17
	المجموع	**1646**	**100**

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2023

تربط الأسر القروية التي تقر بدور المرأة في مناقشة قراراتها واهتماماتها ومشاكلها بأهمية استشارة الزوجة بنسبة 25%، والاعتراف بحقها في المشاركة في كل ما يهم الأسر القروية بنسبة 11%، والميل نحو تحميل المرأة كامل مسؤوليتها اتجاه زوجها وأبنائها بنسبة 23%، بينما تمثل باقي الأسباب المختلفة نسبة 41%. وتمثل هذه المبررات، إشارة على اختيار الأسر القروية التخلص التدريجي من النطاق التقليدي الذي يؤسس البناء الاجتماعي على أساس الاختلافات الجنسية والثقافية الموروثة، ويعمل على زعزعة الاحتكار الذكوري للسلطة والقرار في الأسر القروية، وتمكين أفرادها من التفاعل الإيجابي مع نتائج مجهودات تحسين وضعية المرأة القروية اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وحقوقيا، والارتقاء بدورها المحوري في بناء العلاقات الاجتماعية والعائلية، وتدبير الشؤون الأسرية. هذا التفاعل أفرز تغيير الصورة النمطية للمرأة القروية في المخيلة الذهنية القروية، كمجرد كائن من الدرجة الثانية، دورها الإنجاب وخدمة الزوج، وحريتها رهينة الطاعة الواجبة باسم التقاليد والعادات، والخضوع للوصاية الدائمة من ولاية الأب إلى ولاية الزوج.

397 - Christine Guionnet et Erek Neveu, Féminin/Masculin, sociologie du genre, Paris, Armand Colin, 2004, p. 355.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/HNXS6480
Volume 2 Issue 4
N :6 March 2026
ISSN : 3119-6411

الجدول رقم 05: توزيع الأسر القروية حسب أسباب رفض المشاركة النسوية في القرار الأسري

المتغير	الصنف	العدد	%
أسباب رفض السماح للزوجة بمناقشة قضايا الأسرة	اللجدوى	198	12
	ضعف الرأي	181	11
	الثقة في قرارات الزوج	527	32
	سبب المشاكل والمصائب	280	17
	الإساءة لمركز الزوج	461	28
	المجموع	**1646**	**100**

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2023

توضح معطيات الجدول رقم 05، أن الأسر القروية الرافضة لمشاركة الزوجة في مناقشة القرارات الأسرية، تبرر هذا الرفض بتمسك الزوج بالثقة الذاتية بنسبة 32%، واعتبار السماح للزوجة بالمناقشة والمشاركة تطاول وإساءة لمكانة الزوج بنسبة 28%، ووصف المرأة بالكائن غير المكتمل بنسبة 23%، واعتبار كل مبادرة تسمح للمرأة بمناقشة أمور العائلة سبب للتفكك العائلي بنسبة 17%. ويمثل رفض فئة من القرويين للمشاركة النسائية في اتخاذ القرارات الأسرية سبب لاستمرار التضييق على فعالية المرأة القروية، وتأجيج الصراع بين الجنسين الذي بدأ بموقف الصمت من طرف النساء، ليمر في مرحلة موالية نحو تبني شكل الصراع الخفي بين الزوجين، ليصبح اليوم صراعا علنيا في المجتمع القروي.

يفسر هذا الانتقال التدريجي في أنواع الصراع القائم حول حق المرأة القروية في التدبير الجماعي لشؤون العائلية، بالتحولات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع القروي من جهة، ومن جهة ثانية بما سماه إجلال إسماعيل حلمي[398] بالنظام الاجتماعي الذي يتأسس على استغلال بنية العلاقات الشخصية المتبادلة، وفق سيرورة اجتماعية وثقافية، تؤجج الصراع بفعل تعارض المصالح بين الجنسين، وتناقض مواقعهما الاجتماعية، وتغييب الطرف الآخر في حل مشكلاتهما. غير أن ما يميز الحياة الاجتماعية القروية، تجاوز التقسيم الجنسي للأدوار وتنشيط المشاركة النسائية في التدبير الأسري حينما يتعلق الأمر بالمرأة القروية المسنة التي تتمتع بنوع "من الاستقلال الذاتي القائم على التصرف بحرية والاختلاط الجنسي دون تردد، بل تتحول في جل الأحيان إلى سيدة البيت، تذهب إلى الأسواق، تقوم بالزيارات، تستقبل الضيوف، تتحكم في تسيير شؤون البيت الداخلية والخارجية"[399].

8) التمييز الجنسي والذهنية الذكورية: مبررات لرفض النقد والحوار والمشاركة النسائية

توظف الأسر القروية العلاقات العائلية لتعزيز التماسك بين أفرادها، وضمان إيصالهم إلى مرحلة التكامل والاستقلال والنضج، والرفع من درجة تكيفهم مع الوضعيات التي تواجههم في الحياة اليومية. وبما أن النظام القبلي القائم يسيطر على الحياة اليومية والعلاقات الاجتماعية في العالم القروي، فإن التراتبية العائلية الموروثة، تعزز هيمنة الثقافة الذكورية على أسس ومقومات البناء الاجتماعي العائلي، وتبرر الأفعال التي تكرس أفضلية الذكور، وتسمح باستعباد المرأة واضطهادها، وتقليص وجودها الاجتماعي والحقوقي.

398 - إجبلئ إسماعيل حلمى، الأسرة العربية: النظرية والتطبيق، منشورات مكتبة الأجلو المصرية، الطبعة الأولى، 1997، ص 197.

399 - ادريس مقبوب، "المجال الاجتماعي للمرأة القروية وأثره على بنية العائلة"، سوسيولوجيا المجتمع العربي، تنسيق محمد الدرويش، منشورات فكر- دراسات وأبحاث، الرباط،2015، ص67.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/HNXS6480
Volume 2 Issue 4
N :6 March 2026
ISSN : 3119-6411

الجدول رقم 06: توزيع الأسر القروية حسب أسباب تراجع الهيمنة الذكورية

المتغير	الصنف	العدد	%
وجود سلطة ذكورية في الأسرة	نعم	1136	69
	لا	379	23
	أحيانا	132	8
	المجموع	**1646**	**100**
أسباب تراجع الهيمنة الذكورية	خروج المرأة للعمل	790	48
	الوعي النسائي	395	24
	الاستقلال المادي للمرأة	280	17
	حقوق الإنسان	181	11
	المجموع	**1646**	**100**

المصدر: نتائج البحث الميداني لسنة 2023

تبين لمعطيات الواردة في الجدول رقم 06، أن استمرار التميز الجنسي في الأسر القروية نتيجة مباشرة للذهنية الذكورية التي ترفض النقد والحوار والمشاركة النسائية، وتعاقب الخارجين عن النظام الأبوي، الشيء الذي يرفع من نسبة خضوع الأسر القروية للهيمنة الذكورية بنسبة69% مقابل تراجعها لدى 23% من الأسر القروية. ويعود سبب استمرار الهيمنة الذكورية بالمناطق القروية الجبلية إلى الثقافة القروية الموروثة المنحازة للعقلية الأبوية، والمتحكمة في مسار القرارات الاجتماعية، والموجهة لمجالات ومستويات بناء وتشكيل الحياة الاقتصادية السياسية والثقافية بالمجتمع القروي[400]. وعلى عكس المناطق الجبلية، تتعدد العوامل الواقفة وراء تراجع هيمنة السلطة الذكورية في المناطق المنبسطة لتشمل خروج المرأة للعمل بنسبة 48%، وارتفاع الوعي النسائي بنسبة 25%، وحصول فئات واسعة منهن على الاستقلال المادي بنسبة 17%، والتفاعل الإيجابي للساكنة القروية مع مفاهيم ثقافة حقوق الإنسان التي تخص المرأة بنسبة 10%. ويفسر هذا التباين المسجل بين المناطق الجبلية والمنبسطة بالاعتقاد الراسخ في الثقافة القروية بخصوص تفوق الرجل على المرأة، وتسخير كل القيم الثقافية والبنى المادية بالوسط القروي لتنفيذ القرارات التي يتخذها الذكور، وطمس شخصية المرأة، وتبخيس دورها الاجتماعي، وتدعيم الاضطهاد الأبوي لها باسم النظم العرفية والتأويلات الدينية، وتوسيع نطاق الاستلاب ليشمل الفتيات. فمعظم الأسر القروية، تؤمن بأن "كل ما هو إيجابي يقرن بالرجل، وما هو سلبي تكون المرأة منشأه[401]"، الشيء الذي يعني أن القيم كمظهر أساسي للحياة الاجتماعية بالوسط القروي لم تتغير كثيرا، إذ ما يزال القرويون يحافظون على مضمونها الاجتماعي والثقافي، خصوصا ما يدعم منها السلطة المطلقة للرجل في تدبير شؤون عائلته، واتخاذ القرارات الهامة التي تتعلق بحياته وحياة أعضاء أسرته، الزوجة والأطفال، وبعض الأقارب أحيانا.

تتسم المبادئ والمفاهيم الراسخة في البنية الاجتماعية، والتي تحكم الواقع الإنساني والاجتماعي للقرويين بالعمومية وقوة التأثير، يجعلها تنتج ممارسات ومواقف تقليدية، وتكرس أدوارا نمطية محافظة في صفوف الأسر القروية، وتعزز تبعية المرأة القروية في المجتمع القروي، وتعزز أشكال الاضطهاد والاستغلال لقوة العمل النسائية، وتؤكد أن استمرار العلاقات الاجتماعية غير المتكافئة بين الجنسين كامن في اللاوعي الجماعي الذي يتغذى من العادات والتقاليد والأعراف التي تكرس التميز بينهما. الشيء يؤكد وجود علاقة وطيدة بين الثقافة المهيمنة والمؤثرة في ممارسات الناس وفي تعاملهم اليومي، وبين جمود وضعية الأسر القروية ومعاناتها من الانغلاق والتسلط الذكوري الواقع عليها، واكتفائها باتخاذ مواقف تبريرية لها الجمود والانغلاق[402].

400 - حمودي عبد الله، مصير المجتمع المغربي: رؤية أنثروبولوجيا لقضايا الثقافة والسياسة والدين والعنف، دفاتر وجهة نظر، الرباط 2004؛ ص 18.

401 - ادريس بن سعيد، ، **الشباب والحجاب في المغرب: دراسة سوسيولوجية، الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، الرباط، 2007**، ص98.

402 - العطري عبد الرحيم، مرجع سابق، ص107.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : www.doi.org/10.63585/HNXS6480
Volume 2 Issue 4
N :6 March 2026
ISSN : 3119-6411

9) المجتمع القروي بإقليم شيشاوة: انبعاث الأسرة الأميسية

بدأت الأسر القروية تتخلص تدريجيا من هيمنة النظام الأبوي كأساس الانتساب العائلي والقبلي في مختلف المناطق القروية بإقليم شيشاوة، ويفسر هذا التحول بتقلص تأثير الهيمنة الذكورية، وانحسار القيم والأعراف التي تلحق نسبة الزوجة والأبناء إلى نسب وأصل الأب، وتراجع الاعتقاد المجتمعي الذي يقوي خضوع الحياة الاجتماعية للنظام الأسري الذكوري. هذا التغير النوعي مكن الأسر القروية من توسيع نطاق الاعتراف المجتمعي بالنسب كحق الأم، والقبول بوجود نظام أسري منسوب للأم، يتأسس على القيم الأنثوية عوض القيم الذكورية، وسلطة الأم بدل سلطة الأب. ففي المناطق الجبلية بسكساوة ودمسيرة، ألفت الأسر القروية استعمال ابن أو بنت فلانة، رغم وجود الأب، ويؤكد هذا الاستعمال الحضور القوي للأمومة في حياة الأبناء أكثر من حضور الأبوة، وتأثيرها الكبير في سلوكات الأفراد ومواقفهم اتجاه الذات والغير، وفعاليتها الاجتماعية و الاقتصادية في تقليص حدة التميز بين النظامين الأبيسي والأميسي[403] في المجتمع القروي. وبسبب تأثير هذه الظاهرة الجديدة، يدرك القرويون تباين التدبير بين الأسر القروية المنسوبة للأب والأسر القروية المنسوبة للأم، الأولى تحيا وتشتغل وفق المنظور الذكوري المهيمن الذي يجسده الأب أو الزوج، بينما الثانية تستفيد من فعالية الأم في أداء وظائفها، وتنشئة أفراد الأسرة على مقومات وصفات الإنسان الأساسية، وحماية وحدة الأسرة القروية، وتمكين كل فرد من التواجد داخل الأسرة بصفته عضوا اجتماعيا، وليس فقط بوصفته فردا بيولوجيا. فالأسر القروية المنسوبة للأم وحدات تنظيمية تتفاعل مع الثقافة الاجتماعية الجديدة، التي تمنح السلطة للأم في تلقين الفرد السلوكات الاجتماعية المقبولة، وتعليمه كيفية التفاعل الإيجابي مع الأفراد والجماعات والعادات والتقاليد، وبقية النظم الاجتماعية السائدة في المجتمع القروي. فهذا النمط من الأسر القروية تحتل فيه الأم رأس العائلة، بينما يؤدي الأب دورًا أقل في رعاية الأبناء، والاهتمام بشؤونهم اليومية. وتستفيد الأسر القروية المنسوبة للأم من اختلاف مستويات الحضور اليومي للوالدين في حياة الأفراد، بين حضور دائم وفعال ومؤثر في حياة الأطفال بالنسبة للأم، وحضور متقطع وغير مؤثر في حياتهم بالنسبة للأب. وتتميز الأسر القروية المنسوبة للأم بمنح السلطة المطلقة للمرأة في تسيير وتدبير القضايا العائلية، وإلزام الزوج بالاستقرار مع أهل زوجته. هذه الامتيازات التي ظفرت بها المرأة في الأسر القروية المنسوبة للأم، حولتها إلى السيّدة، والحاكمة، وصاحبةُ القرار، الطبيبة، المُدبِّرة، المالكة، المُعلّمةُ الأولى، والحكيمة لماض وحاضر ومستقبل البنية الأسرية[404].

خاتمة

عمل التغير الاجتماعي بإقليم شيشاوة على تغيير مقومات السلطة التقليدية الموروثة في الأسرة القروية كأهم مؤسسة اجتماعية في المجتمع القروي، تتفاعل بالسلب والإيجاب مع مفهوم النظام الأبوي أو البطريكي المهيمن على الأسرة القروية، كمفهوم لا يعبر فقط عن سيطرة وسلطوية يقوم بها الرجال على النساء، وإنما يتسع نطاقه ليشمل كل القيم والرموز والتصورات للأنا والآخر والعالم، والتي تجعل أفراد الأسرة القروية يلتفون حول سلطة الأب الطبيعي سواء في الأسرة أو القبيلة أو المجتمع، ويعملون على "مأسسة الهيمنة الذكورية على النساء والأطفال في الأسرة، وتوسيع الهيمنة الذكورية على النساء في المجتمع بعامة، وأن الرجال يتولون السلطة في جميع مؤسسات المجتمع المهمة، وأن النساء محرومات من سلطة كهذه"405. فتأثير هيمنة الطبيعة المحافظة على بنية العلاقات الداخلية والخارجية للأسر القروية على تجديد أدوارها ووظائفها، وإلزام أفرادها بالقبول الاجتماعي بوضعية الجمود والانغلاق التي جعلتها هدفا للإقصاء الاقتصادي، والحرمان السياسي، والتهميش الاجتماعي، والرفض الثقافي. لهذا، فالحديث على أن التخلي على النظام الأبوي في تدبير شؤون الأسر القروية مر بمرحلة انتقالية عكستها بطء تغير مكوناتها وعناصرها ووظائفها وأدوارها ونظمها وعلاقاتها وأشكالها، وذلك لمواكبة تخليها التدريجي عن الطابع التقليدي، واكتساب خصائص اجتماعية جديدة، وتجاوز وضعية التردد بين التمسك بالقيم التقليدية، أو تبني القيم العصرية، أو محاولة الجمع بينهما. فقد عمل التغير

403 - السواح فراس، لغز عشتار الألوهة المؤنثة وأصل الدين والأسطورة، نيقوسيا، قبرص، ط2، سومر للدراسات والنشر،1986، ص185.

404 - فريديريك أنجلز، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، موسكو، ترجمة: إلياس شاهين، دار التقدم،.1965، ص 154.

405 - غيردا ليرنر، نشأة النظام الأبوي، ترجمة أسامة إسبر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2013، ص 450.

الاجتماعي على خلق شروط ثقافية واجتماعية واقتصادية، عززت قابلية تغير السلطة الأسرية القروية من النمط التقليدي إلى النمط الديمقراطي، وتحررها التدريجي من الهيمنة الذكورية والثقافة المجتمعية المحافظة التي تجمع مختلف السلط المادية والمعنوية في يد الأب/ رب الأسرة.

ننهي هذه الخاتمة بالنتائج التي توصلنا إليها، والتي تبين أن سلطة النظام الأبوي في الأسر بالوسط القروي تأثر بشكل مباشر بالمتغيرات الخارجية كمستوى التحضر، وانتشار التصنيع، وتراجع البنيات الاقتصادية التقليدية، والاستعمال الواسع للوسائل التكنولوجية، وتغير المعطيات الديمغرافية، والمتغيرات الداخلية كسن الزواج، عدد أفراد الأسرة ومستواهم الثقافي والتعليمي والاقتصادي، طبيعة وحجم الوظائف الأسرية المنوطة بالآباء والأبناء، نوعية الطرق المعتمدة في تدبير القرارات الأسرية، وحدود الارتباط بالقيم المشتركة، واستمرار التمييز بين الجنسين بتفادي لوم الذكور على السلوكات الصادرة عنهم، واعتبار السلوكات الصادرة عن الإناث مسيئة لثقافة وشرف الأسر القروية. كما أشرنا في هذه الخاتمة إلى بعض الاقتراحات التي يمكن أن تساهم في مزيد من الفهم العملي للعلاقة بين التغير الاجتماعي واندثار الهيمنة الذكورية على زمام السلطة الأسرية في المجتمع القروي، ومناقشة نتائج وتساؤلات هذه العلاقة في ضوء الدراسات المشابهة والاتجاهات والنماذج النظرية، والتي تهدف إلى إحداث تغيير جدري للحياة الأسرية بالعالم القروي، وتحسين أوضاع ساكنته، وإشباع حاجتهم المختلفة من غذاء وصحة وتعليم وتكوين وشغل وسكن وثقافة وترفيه، وتأهيل البنيات الأسرية القروية للقيام بوظائفهما، وتأكيد السياقات المعرفية ذات الصلة بدور الأسر القروية في قيادة التغير الاجتماعي الناتج عن تحول المجتمع القروي من المجتمع العائلي إلى المجتمع التعاقدي، ومن التضامن الآلي إلى التضامن العضوي، ومن العيش المحلي إلى الإقبال على العيش المشترك الواسع، ومن نطاق الماضي المحدود إلى نطاق المستقبل اللامحدود، ومن الإنتاج إلى الاستهلاك، ومن التفسير الغيبي اللاهوتي إلى التفسير المنطقي الواقعي. كل ذلك في أفق فهم كيفية ارتباط تأثير التغيرات الاجتماعية على الخصائص المادية والاقتصادية والثقافية للأسر القروية بالواقع القروي كحقيقة للحياة الاجتماعية، يتلقى فيها الفرد مبادئ الحياة، وقواعد العيش، وأسس التفاعل مع الآخرين، ويعمل فيها على تجديد الوظائف التقليدية للأسر القروية، وتمتين ارتباطها بالثقافة القروية المهيمنة على كل وحدات المجتمع القروي، وتبنيها الأسس الحديثة للتخطيط الاجتماعي للحاجيات الأسرية، وحل المشكلات الناتجة عن سرعة التحولات المجتمعية في مجتمع تتشكل مواقفه، وتصاغ قراراته وفق منظور ثقافة محلية، تكرس تهميش الوحدات المشكلة لهذا المجتمع، وتبرر كل مل يتخذ ضدها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

البيبليوغرافيا

- ✓ إبراهيم مبارك الجوير، الأسرة والمجتمع دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار عالم الكتب، 2009.
- ✓ إبراهيم، سعد الدين وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- ✓ الإدريسي محمد وأعراب عبد الهادي. سوسيولوجيا التغير الاجتماعي : تساؤلات و استنتاجات حول المغرب ،منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2022
- ✓ حبيب عالية، علم الاجتماع الريفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009
- ✓ حسين محمود، رعاية الأسرة، الإسكندرية، دار الكتب الجامعية،1993؛
- ✓ سامية مصطفى الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، منشورات الدار الدولية للنشر، القاهرة، 2008؛
- ✓ شفيق المختار، "الأسرة المغربية والتربية في ظل العولمة"، جريدة المحجة، عدد 188، 2003؛
- ✓ العباسي مفيدة، أثر التقنيات الحديثة على العلاقات الاجتماعية والاتصالية للأسرة العربية، مؤتمر الأسرة والإعلام العربي، الدوحة، 2-3 مايو 2010م

- ✓ عبد الخلقي محمد، مدخل إلى سوسيولوجيا التغير الاجتماعي: نظريات ومفاهيم، منشورات مؤسسة آفاق، مراكش، 2022
- ✓ عبد الرحمن المالكي، الثقافة والمجال دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب، منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الأداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، فاس، 2015؛
- ✓ عبد الرحيم العطري، السوسيولوجيا القروية: جدل المجال والمجتمع، منشورات دفاتر العلوم الإنسانية، الطبعة الأولى، الرباط، 2019؛
- ✓ عبد الصمد الديالمي، أسرة ضمن الموسوعة العربيّة لعلم الاجتماع. تونس، الدار العربيّة للكتاب، 2010؛
- ✓ عبد الصمد الديالمي، المعرفة و الجنس من الحداثة الى التراث، منشورات اتصالات سبو، الطبعة الثانية، 2010؛
- ✓ عبد الغاني نهرو ، ياسين بوزيان، التحوّلات الاجتماعية والسياسية في المجتمع المغربي: لحظات رفع شعار الانتقال الديمقراطي، مجلة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، أكتوبر 2018
- ✓ عبد الوهاب الحبيب و تهامي ديبون، "التحولات الاجتماعية بالمغرب منطقة وزان نموذجا"، المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، المركز الديمقراطي العربي، العدد 15 ، دجنبر2021
- ✓ عبدالعالي معزوز. هشام شرابي ونقد النظام الأبوي في المجتمع العربي. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- ✓ عطية أحمد عبدالحليم واخرون. نقد المجتمع الأبوي: قراءة في أعمال هشام شرابي. القاهرة: الاتحاد العربي للجمعيات الفلسفية، 2012.
- ✓ العياشي عنصر، "الأسرة في الوطن العربي: آفاق لتحول من الأبوية الى الشراكة"، عالم الفكر، العدد 3، المجلد 36، يناير – مارس 2008.
- ✓ غيردا ليرنر، نشأة النظام الأبوي، ترجمة أسامة إسبر ، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013.
- ✓ الكبيسي سعد عبد الله، التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية، ط 1، 2001
- ✓ مأمون طربيه، السلك الاجتماعي للأسرة، منشورات دار النهضة العربية، بيروت، 2012؛
- ✓ المختار الهراس و ادريس بنسعيد، التحولات الاجتماعية و الثقافية في البوادي المغربية. الرباط: منشورات كلية الآداب و العلوم الانسانية،2022
- ✓ ممحمد عيد أسعد فايز، مدخل إلى علم الاجتماع، دراسة نظرية في فهم المجتمع، منشورات دار الفيصل الثقافية،1984
- ✓ مهى سهيل المقدم، المجتمع القروي بين التقليدية والتحديث دراسة نظرية وميدانية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،1995.
- ✓ هشام شرابي، "النظام الأبوي والتبعية ومستقبل المجتمع العربي". ورقة بحثية قدمت في ندوة العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية ومركز الدراسات العربية المعاصرة جامعة جورجتان، بيروت، 1986.
- ✓ هشام شرابي، النظام الأبوي واشكالية تخلف المجتمع العربي، ترجمة هشام شريح، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
- ✓ هشام شرابي، النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.
- ✓ الويز محمد، أوليات المنهج السوسيولوجي، منشورات قضاء آدم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مراكش، 2017
- ✓ A hmed, Zouggari. «Le Métier de Sociologue selon Paul Pascon » Hommage à Paul Pascon, Op.Cit.
- ✓ Berque Jacques, Notes sur l'histoire des échanges dans le Haut-Atlas occidental, In: Annales. Economies, sociétés, civilisations.8e année, N. 3, 1953.

✓ Bourdieu Pierre: Sociologie de l'Algérie, Septième Edition, Presses Universitaire de France, Paris, 1985.

✓ Boutefenouchet Mostafa, Système Social et Changement, Social En Algérie. O P U, Alger, sans date.

✓ Bouvalet Catherine, Pierre Merlin , Transformation de la famille et habitat, actes du colloque, Paris, 1986.

✓ G. Mendel, Pour décoloniser l'enfant, Unesco , Payot , Paris , 1971.

✓ Henri MENDRAS, « Sociologie du milieu rural », dans Georges GURVITCH [-dir-.], Traité de sociologie, Paris, Presses universitaires de France, 1958, 2 volumes. , p. 316 dans Marcel Jollivet, La vocation actuelle » de la sociologie rurale.

✓ MAURER.G, le nouveau visage des compagnes Marocaines ; RGM,vol 10 nouvelle série,N°1-21986, .

✓ Mechel Vansoon, Facebook and the Vision Technical communities, N Y, hall press, 2010.

✓ Mendras, H la sociologie rurale, institut d'etudes politique- Paris, Amicale des eleves, .1968